

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي بنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

الجبابة البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة "مغرب بايب" بولاية المسيلة

ة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

- عجلان العياشي

من إعداد الطالبة:

- صالحى زنب

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية			
بن يوسف نوة	جامعة المسيلة	رئيسا	
عجلان العياشى	المسيلة		
	المسيلة		

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم، الآية 07

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا. وذكرنا دائماً أن الإخفاق هو التجربة التي تسيق النجاح. اللهم إذا أعطيتنا نجاحاً فلا تأخذ منا تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعاً فلا تأخذ منا اعتزازنا بكرامتنا.

ربنا تقبل هذا الدعاء

شكر وتقدير

وَأَذْكُرُ أُسْنَادِي وَأَشْكُرُ جَهْدَهُ

وَلَسْتُ لَهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ جَاحِدًا

وَأُزَجِّي لَهُ مِنْ نَظْمِ قَوْلِي نَحِيَّةً

نَكُونُ عَلَى عُمُقِ المَحَبَّةِ شَاهِدًا

إلى أبوايمن

عجلان العياشي

شكر و عرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني إلى ماكنت أطمح إليه

بشعور غامر بالتقدير والوفاء أن أقدم اسمي آيات التبجيل والاحترام والتقدير

والعرفان بالجميل إلى من تقتصر الكلمات وعبارات الشاء بحقه، لأستاذي

معالي الدكتور "عجلان العياشي" الذي أكرمني بالعطاء وتقديم النصح

والإرشاد وأحاط البحث بعلمه وسديد توجيهاته.

والشكر موصول أيضا إلى الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

زينب صاحي

Milissa

الإهداء

إلى معلمي الأول أبي، حفظه الله.

إلى أمي، بارك الله في عمرها.

إلى عوني وسندي في حياتي.... أخي عبد الله

إلى كل أخواني وأولادهن

إلى الرفق (257) هذا الرفق الذي جمع التناقضات، بين فلق وحزن وبلاء، وبين جنث

وشهادة وهناء ...

إلى أفراد الأسرة الجامعة.

إلى كل من وسعنيهم ذاكرني ولم تسعهم مذكرني.

إلى كل من صلى على رسول الله.

إن كنت تظن حقا أن البيئة أقل أهمية من الاقتصاد جرب أن
لا تتنفس وأنت تعد أموالك ...

د/ جاي مسفيرسون

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وعرقان
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة المختصرات
VII	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار الفكري للجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الفكر الاقتصادي للجباية البيئية
02	المطلب الأول: الجباية البيئية المفهوم والأهداف والمبادئ
02	أولاً: مفهوم الجباية البيئية
03	ثانياً: أهداف الجباية البيئية
04	ثالثاً: مبادئ الجباية البيئية
07	المطلب الثاني: أصناف الجباية البيئية ومزاياها للمجتمع والمؤسسة
07	أولاً: أصناف الجباية البيئية
08	ثانياً: مزايا الجباية البيئية
10	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي للمؤسسة
10	المطلب الأول: السلوك البيئي المفهوم والمبادئ والمؤشرات
10	أولاً: مفهوم السلوك البيئي
11	ثانياً: مبادئ ومؤشرات السلوك البيئي
11	المطلب الثاني: مظاهر ومحددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
11	أولاً: مظاهر السلوك البيئي
12	ثانياً: محددات السلوك البيئي
14	المبحث الثالث: الهيكلة الجبائية البيئية المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

14	المطلب الأول: وعاء وحجم الجباية البيئية بالجزائر
14	أولا: وعاء الجباية البيئية بالجزائر
16	ثانيا: حجم الجباية البيئية بالجزائر
21	المطلب الثاني: أصناف الوعاء الجبائي ومبررات العقوبات الجزائرية
21	أولا: أصناف الوعاء الجبائي البيئي
21	ثانيا: مبررات العقوبات الجزائرية البيئية
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني واقع أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة لفترة 2010-2017.	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: دراسة أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" بولاية المسيلة 2010-2017
26	المطلب الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية مغرب بايب
26	أولا: نشأة وتعريف المؤسسة
27	ثانيا: دور وأهداف المؤسسة
28	ثالثا: مميزات واستخدامات المنتج
29	المطلب الثاني: دراسة الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة "مغرب بايب"
29	أولا: التكنولوجيا وطريقة تصنيع المنتج
30	ثانيا: مدخلات ومبيعات المؤسسة وتطور رقم أعمالها
34	ثالثا: حجم الرسوم البيئية المسددة من طرف مؤسسة "مغرب بايب"
35	المبحث الثاني: تحليل وتقييم أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بولاية المسيلة لفترة 2010-2017
35	المطلب الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية المسيلة
35	أولا: تعريف مديرية البيئة لولاية المسيلة
36	ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية البيئة
37	ثالثا: المهام والمسؤوليات البيئية
37	المطلب الثاني: وضعية تحصيل الرسوم وحصيلة المؤسسات المصنفة
37	أولا: وضعية تحصيل الرسوم بولاية
42	ثانيا: وإحصاء المؤسسات المصنفة و حصيلة النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لولاية المسيلة

45	المطلب الثالث: تقييم وضعية الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
45	أولاً: وضع الجباية البيئية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
45	ثانياً: تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
46	خلاصة الفصل
48	الخاتمة
52	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	تصنيف المؤسسات حسب الرخص الممنوحة والرسوم المستحقة	01
30	المواد الخام وأسعارها	02
32	أسعار المنتجات	03
33	كمية المنتجات وتطور رقم الأعمال مؤسسة "مغرب بايب"	04
34	حجم الرسوم البيئية المسددة من طرف مؤسسة "مغرب بايب"	05
38	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة	06
39	الرسم على المنتجات البترولية	07
40	الرسم على النفايات المنزلية	08
40	الرسم على عدم تجزير النفايات الاستشفائية	09
41	الرسم على الأكياس البلاستيكية	10
41	الرسم على المياه المستعملة	11
42	رسم التلوث الجوي	12
43	إحصاء المؤسسات المصنفة وحصيلة النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لولاية المسيلة	13

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
36	الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية المسيلة	الشكل رقم 01
38	تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الخطيرة والملوثة خلال السنوات 2010-2017 لولاية المسيلة	الشكل رقم 02

قائمة المختصرات

المختصر بالفرنسي	الشرح بالعربي
P.P.P	الملوث يدفع
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادية
TAPD	الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة
T.E.O.M	الرسم على النفايات المنزلية
T.C.P.A	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي
ASTM	معايير الجمعية الأمريكية
ISO	معايير الجودة العالمية
BS	المعايير البريطانية
PRV	الألياف الزجاجية

قائمة الملاحق

الملاحق	رقم الملاحق
شهادة الترخيص بمؤسسة "مغرب بايب"	الملاحق رقم 01
شهادة الجودة العالمية لمؤسسة "مغرب بايب"	الملاحق رقم 02
المواد الأولية وأسعارها	الملاحق رقم 03
فاتورة شراء المواد الأولية	الملاحق رقم 04
وثيقة اختبار المادة الأولية قبل الشراء	الملاحق رقم 05
تقرير المادة الأولية بعد الاختبار	الملاحق رقم 06
أسعار المنتجات	الملاحق رقم 07
طلب أسعار القنوات	الملاحق رقم 08
كمية الانتاج وتطور رقم أعمال مؤسسة "مغرب بايب"	الملاحق رقم 09
فاتورة مبيعات للمنتوج مؤسسة "مغرب بايب"	الملاحق رقم 10
حجم الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة المسددة من طرف مؤسسة "مغرب بايب"	الملاحق رقم 11
إحصاء المؤسسات المصنفة وحصيلة النشاطات الملوثة للبيئة بولاية المسيلة	الملاحق رقم 12
شهادة الترخيص الميداني بمديرية البيئة لولاية المسيلة	الملاحق رقم 13

مقدمة

المقدمة

تعد الحماية البيئية وسيلة من وسائل مواجهة التلوث البيئي والحد منه بأسلوب اقتصادي فلم يعد الهدف من فرض الضرائب والرسوم توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات، بل هو الاهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوث كما أنها أداة تحفيز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد على السلوكيات الضارة بالبيئة من خلال غرس ثقافة المحافظة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. كما تتضمن التشريعات الجبائية إجراءات عقابية اتجاه من يخلف قوانين حماية البيئة كل ذلك من أجل دفع سلوك العون الاقتصادي إلى انتهاج سلوك بيئي مرتكز على الوعي البيئي ومستهدف تحقيق التنمية المستدامة وهو ما يشكل انشغال علمي وتنموي على مختلف المستويات الكلية في رسم السياسة الجبائية وعلى المستوى الجزئي المتمثل في المؤسسة الاقتصادية.

I - الإشكالية

إن الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة، تم طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي آليات الحماية البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

يمكن تفريع التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

س 1- ما هو الإطار الفكري للحماية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية؟

س 2- هل يساهم هيكل الحماية البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

الجزائرية؟

س 3- ما هو نمط السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

من خلال دراسة مؤسسة "مغرب بايب" بمنطقة النشاطات بولاية المسيلة؟



II - الفرضيات

لمعالجة إشكالية الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

الجباية البيئية أداة تحفيز وضبط للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية منها:

ف1: تتميز الجباية البيئية بإطار مفاهيمي مرتبط بسلوك حماية البيئة والمحافظة عليها.

ف2: تساهم الجباية البيئية الجزائرية في دفع المؤسسة الاقتصادية لحماية البيئة.

ف3: واقع سلوك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يتباين اتجاه حماية البيئة من مدخل

الجباية البيئية.

III - أهمية الدراسة

تكتمل وتبرز أهمية البحث فيما يلي:

- تزايد الاهتمام الوطني والدولي بموضوع الجباية البيئية.
- محاولة تحديد قدرة الجباية البيئية على التصدي لمشكل التلوث.
- تبين الأهمية البالغة لدور الجباية البيئية في حماية البيئة من أنشطة المؤسسات

الاقتصادية.

IV - أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- دعم البحث العلمي في ميدان اقتصاد البيئة.
- اظهار أهمية البعد البيئي للمؤسسة الاقتصادية.
- ابراز العلاقة الموجودة بين البيئة والاقتصاد من منظور التنمية المستدامة.



V - دوافع اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتني إلى الاهتمام بهذا الموضوع منها دوافع موضوعية وأخرى ذاتية.

أ) دوافع موضوعية

- الجباية البيئية موضوع الساعة على الساحة العلمية والاقتصادية.
- حاجة موضوع البيئة إلى المزيد من الدراسات لتطلع الآفاق المستقبلية لها.

ب) دوافع ذاتية

- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص اقتصاد "نقدي وبنكي".
- الرغبة في الاطلاع على الأدوات السيادية في حماية البيئة.
- تكوين رصيد فكري ومعرفي على الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة.
- ربط التكوين الأكاديمي بالواقع العلمي الاقتصادي والاجتماعي.

VI - حدود الدراسة

شملت الدراسة أبعاد مكانية وزمانية على النحو التالي:

أ) الحدود المكانية:

شملت الدراسة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مغرب بايب" الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة.

ب) الحدود الزمانية:

شملت الدراسة تتبّع أثر الجباية البيئية على سلوك المؤسسة الاقتصادية لفترة 2010-

2017.



VII - منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري، وأسلوب دراسة حالة في الجانب الميداني بالتركيز على أداة التحليل والمقارنة في حدود المعطيات الميدانية.

VIII - الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: بوزريع صالحية، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، العدد 17، 2017.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدى فعالية السياسة البيئية في حماية البيئة؟

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: السياسة البيئية وسيلة تساهم في ردع وتحفيز المؤسسة الاقتصادية على إدراج حماية ضمن سياساتها العامة.

الدراسة الثانية: عجلان العياشي، الجباية البيئية أداة ضبط وتحفيز للمؤسسة نحو الاقتصاد الأخضر في البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي: الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017، غير منشورة.

تمحورت إشكالية الدراسة: ما هو دور الجباية البيئية في توجيه وتحفيز المؤسسة الاقتصادية نحو الاقتصاد الأخضر في البيئة الجزائرية؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تستهدف هذه الدراسة اظهار الدور السيادي والمجتمعي والتنموي للجباية البيئية، وأثره في توجيه وتحفيز سلوك المؤسسة الاقتصادية نحو مجالات الاقتصاد الأخضر، ومقاربة الحقائق الميدانية لإنقاذ النظام الجبائي البيئي في شقه المتعلق بالضبط والتوجيه لسلوك المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والمسؤولية البيئية وجعلها من أدوات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالجزائر.



الدراسة الثالثة: حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول: مدى فعالية الآليات المتخذة من قبل المشرع الجزائري في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى؟
وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إبراز الآليات العلمية ذات الطبيعة الانفرادية والتشاركية والكفيلة بضمان الموارد بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة، كونها تشكل خزائن الموارد البيئية والثروات الطبيعية التي تستند عليها التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يجعل من مسألة معرفة الإطار القانوني المنظم للآليات المتعلقة بضمانات حماية البيئة في مواجهة التنمية أمر في غاية الأهمية.

الدراسة الرابعة: عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2010.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يعتبر السلوك البيئي بمختلف أنواعه ومصادره، من أهم المشاكل التي قد تحد من استمرار التنمية في المستقبل، كما أن مفهوم الاستدخلات يعبر عن إدخال التكاليف الخارجية السلبية - التلوث البيئي - وجعلها تكاليف داخلية، ومن أهم الأدوات التي تستعمل في هذا الشأن الجباية البيئية، حيث تم فرض بعض الرسوم على الأنشطة المسببة للتلوث.



وقد جاءت دراستنا الحالية مكملة للدراسات السابقة مع التركيز على دور الجباية البيئية من خلال توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وهو ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

IX - هيكل الدراسة

للإحاطة بالإشكالية المدروسة واختبار فرضياتها تم بناء هيكل البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: وتم فيه تناول الإطار الفكري للجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول وتناول الفكر الاقتصادي للجباية البيئية، أما المبحث الثاني فتطرق إلى مفاهيم أساسية حول سلوك البيئي للمؤسسة، أما المبحث الثالث فتطرق إلى هيكل الجباية البيئية المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أما الفصل الثاني: واقع أثر الجباية البيئية على سلوك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة لفترة 2010-2017 بالتركيز على دراسة حالة مؤسسة "مغرب بايب" بولاية المسيلة وكذا أعمال المديرية الولائية للبيئة بولاية المسيلة للفترة 2010-2017. من خلال المبحثين التاليين، المبحث الأول دراسة أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" بولاية المسيلة 2010-2017، أما المبحث الثاني يتناول تحليل وتقييم أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية بمديرية البيئة بولاية المسيلة.

X - صعوبات البحث

كل دراسة ميدانية يتعرض الباحث إلى العديد من العوارض والصعوبات وهو ما صدفنا في هذه الدراسة.

- هناك نقص محسوس في المراجع التي تعالج هذا النوع من الدراسات.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الحقيقية حول هذه الرسوم.
- حساسية موضوع الدراسة بالنسبة للمؤسسة.



الفصل الأول

الإطار الفكري للجباية البيئية والسلوك

البيئي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الفكر الاقتصادي للجباية البيئية، مفاهيم أساسية للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وكذا هيكله الجباية البيئية المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كما هو محدد في المباحث التالية:

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي للجباية البيئية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي للمؤسسة.

المبحث الثالث: هيكله الجباية البيئية المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي للحماية البيئية.

يسجل الفكر الاقتصادي لمفهوم الحماية البيئية ومزاياها المتعددة في حماية البيئة للمجتمع والمؤسسة الاقتصادية على حد سواء ولذلك نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: الحماية البيئية المفهوم والأهداف والمبادئ.

- المطلب الثاني: أصناف الحماية البيئية ومزاياها للمجتمع والمؤسسة.

المطلب الأول: الحماية البيئية المفهوم والأهداف والمبادئ.

يعود ظهور فكرة الحماية البيئية إلى بداية عام 1920 م عندما نشر الاقتصادي البريطاني "آرثر سيسيل بيغو" * في كتابه المشهور "اقتصاد الرفاهية" والذي يرى فيه أن وضع الحماية على الأضرار الناجمة يساعد في الحد من النتائج السلبية.

أولاً: مفهوم الحماية البيئية.

هي تلك الحماية المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة ويتم تحديد نسبة هذه الحماية على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الحماية سميت باسم الاقتصادي بيغو (peugeot) وتدعى¹ (Les taxes pigavénes).

- كما عرفت لجنة الحسابات واقتصاد البيئة: على أنها الحماية المفروضة على المنتجات والخدمات والمعدات التي لها تأثير على البيئة.²

- تعرف الحماية البيئية: كذلك على أنها اقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاماً منه في التكاليف والأعباء العامة. وذلك باعتبار أن حماية البيئة تتدرج ضمن الأعباء العامة.³

* آرثر سيسيل بيغو (1877-1959): أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبريدج، تناولت أعمال بيغو نظرية التأثيرات الخارجية، وهي الأساس الذي قام عليه علم الاقتصاد البيئي الحديث.

¹ - فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الحماية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2009/07-2010، ص 349.

² - بن الشيخ مريم، أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة /دراسة حالة شركة القلد وصنع المنتجات التلحيم TREF، ISOU، "D" العالمة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 08.

³ - مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان لطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2014، سوريا، ص، ص 346.

ثانياً: أهداف الحماية البيئية.

الحماية البيئية تهدف إلى حماية الإنسان. بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من مظاهر التلوث. تسعى الدولة وراء فرض الحماية البيئية لتحقيق جملة من الأهداف نذكرها في النفاط التالية:

- المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الحماية سواء كانت (غرامات مالية أو عقوبات جنائية) يتعرض لها المتسبب في أضرار للبيئة.
- الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت جدا مكلفة وتشكل عبء اقتصادي ومالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم للتلوث.
- فرض الحماية يوجد فيه الحوافز من أجل التخلص من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة وعدم تجزئتها.
- غرس الثقافة البيئية في المجتمع والتي تضمن المحافظة على البيئة وتجنبها كل الأضرار الذي قد يصيبها نتيجة عدم الوعي البيئي.¹
- المساهمة في التقليل من التلوث بتغيير سلوك الملوثين وتوجيههم إلى صداقة البيئة.
- إيجاد مواد مالية لإزالة النفايات ولإصلاح بعض التدهور اللاحق بالبيئة.²
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- توجيه المنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد الطبيعية استعمالا فعالا بيئيا.

¹ - مصطفى يوسف كافي، مرجع، ص 201-202-203 .

² - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2011، ص 172.

- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستوياتها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار بما يؤدي إلى خلق التنافسية بين الأعوان الاقتصاديين.
- وسيلة من جملة وسائل وأدوات تهدف إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.¹

ثالثا: مبادئ الحماية البيئية.

1- المكلف بالحماية البيئية:

وهي أن يكون المكلف بالحماية البيئية - وفقا للقواعد العدالة الاجتماعية - هو من تسبب في إحداث هذا التلوث (أي الملوث) وهو ما اخذ به في أدب اقتصادية البيئة، وتم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع-Príncipe: pollue paie- والذي يتم اختصاره عادات (p.p.p).²

1-1 مبدأ الملوث الدافع:

يقصد بمبدأ الملوث الدافع كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن طرح نفايات ملوثة في الهواء أو المياه أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة، تؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون أن سبب تدهور البيئة يعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.

¹ - العياشي عجلان، مداخلة بعنوان: دور الجبائية في تمويل التكاليف البيئية والمحافظة على البيئة -حالة الجزائر- الملتقى الوطني حول البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 06، 2011، غير منشورة.

² - عمر محمد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسية حماية البيئية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، افريل 2011، ص 402 .

ومنه إذا كان مبدأ الملوث يدفع بمفهومه الاقتصادي يهتم بالعون الاقتصادي المنتج للخدمة أو السلعة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع.¹

- وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) السياسة البيئية: بأنها تهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وكمبدأ اقتصادي يرمز إلى تحميل الملوث تكاليف محاربة التلوث كأجراء اقتصادي لحماية البيئة.²

1-2 مبدأ المستخدم يدفع:

مبدأ (المستخدم يدفع) وبموجب هذا المبدأ يجب على مستخدم أو مستغل الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستخدمها أو يستغلها، ويعد هذا المبدأ في رأي مؤيديه، وسيلة هامة للاستخدام الرشيد للموارد البيئية وأن تطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إجراءات جوهرية لتمويل النفقات العامة لمواجهة لحماية البيئة.³

2- وعاء الجباية البيئية:

يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة أنه "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك.⁴

1-2 اختيار وعاء الجباية البيئية:

وعاء الجباية البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن يتحدد بوحدات مادية، مثل حجم المخلفات التي تصرف في مسطحات المياه أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء لهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للجباية البيئية.⁵

¹ - وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فسم الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 75، بتصرف.

² - أو صالح عبد الحليم، استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجائبة وأثارها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص 127.

³ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 205، بتصرف.

⁴ - بن الشيخ مريم، مرجع سابق، ص 23.

⁵ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص 416، بتصرف.

2-2 تحديد وعاء الحماية البيئية:

ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث

(OPTIMUM LEVEL OF POLLUTION)

المسموح به اجتماعياً، ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر.

2-3 تقدير وعاء الحماية البيئية:

نظر لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ لأنظمة الجبائية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناجمة حسب كل أنواع الملوثات ويتم تحديد مقدار الحماية حسب لطبيعية نوع تلك الملوثات.¹

3- سعر الحماية البيئية:

يعرف سعر الحماية على أنه مبلغ من المال الذي يلتزم الممول أن يدفعه عن وحدة واحدة من طبيعية الحماية.²

4- حصيلّة الحماية البيئية:

في اطار مبادئ وقواعد تسيير الميزانية العمومية فان مبدأ العمومية ومن ثم قاعدة عدم التخصيص في الإيرادات لا يطبقان عملاً في شان الحماية البيئية ففي كافة التطبيقات على المستوى العالمي نجد أن عائد هذه الحماية يعاد استخدامه في نطاق سياسات مكافحة التلوث وما تحتويه من آليات.

ويمثل التمويل الحكومي الدور الأساسي والمحفز، حيث تقوم الدولة بتمويل الاستثمارات البيئية من الموازنة العامة للدولة.³

¹ - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع نفسه، ص416-417، بتصرف.

² - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013، ص 80-81، بتصرف.

³ - أو صالح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 139، بتصرف.

المطلب الثاني: أصناف الحماية البيئية ومزاياها للمجتمع والمؤسسة.

أولاً: أصناف الحماية البيئية.

يمكن تصنيف أصناف الحماية البيئية إلى نوعين: حسب الطبيعة الاقتصادية، حسب حل مشكلة التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية.

1- حسب الطبيعة الاقتصادية:

1-1 الضرائب والرسوم ذات الطابع المالي:

حيث توجه حصلتها إلى أعمال نوعية خاصة وهي عادة ذات مستوى وأثر ضعيف في تغيير سلوك المستهلك، يتم إعادة استثمار حصيلتها. وترتبط فعالية هذه الحماية بفعالية النفقات أو الإعانات الممنوحة من الوكالات المعنية.

2-1 الضرائب والرسوم التي تهدف إلى تمويل الميزانية العامة:

والتي يمكن أن يكون لها أثر على البيئة من دون أن يكون ذلك مقصوداً، إذا يمكن أن تؤثر في المدى المتوسط والطويل على سلوك المستهلك والمساهمة في الحد من التلوث.

3-1 الضرائب والرسوم حسب طبيعة تحفيزية:

وتهدف إلى إعطاء الأعوان إشارات بعيدة المدى عن تكاليف البيئية، وهي بهذا تعمل على الحد من استخدام الموارد النادرة والمساهمة في الحد من التلوث.¹

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 171

2- حل مشكلية التلوث واستدخال التكاليف الخارجية السلبية:

وتصنف هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولكن نتطرق إلى الأدوات المباشرة كونها الحماية بيئية تفرض على مدخلات ومخرجات العملية.

1-2 فرض الحماية على المدخلات:

وتتمثل هذه الأداة في فرض الحماية، معينة القيمة على المواد الأولية التي يمكن أن تحتوي على عناصر خطيرة في تركيبها الكيماوية. والتي تؤثر على البيئة وتعتبر جد هامة في إنتاج بعض السلع.

2-2 فرض الحماية على المخرجات:

عندما تشتغل أي مؤسسة فإن مخرجاتها تحتوي على نوعين السلع أو الخدمات بالإضافة إلى إجمالي المخلفات (لجميع أنواعها سواء كانت صلبة، سائلة أو غازية) والتي يتم طرحها من خلال العملية الإنتاجية.¹

ثانيا: مزايا الحماية البيئية.

للحماية البيئية مجموعة من المزايا نذكر منها:²

- أنها تدمج تكاليف البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث يدفع، وسمح بإدماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.

- تحفيز المنتجين على الابتعاد على السلوكيات الضارة بالبيئة.

¹ - عبد الباقي محمد، مساهمة الحماية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة /دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 87.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 171-172

- تحفيز المنتجين على الابتكار والإبداع حين تكون الطاقة والمياه المواد الأولية والنفايات خاضعة للحماية، وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج والنقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الجباية التي يدفعونها وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.

- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، والى منح الحوافز للأخرين للقيام بذلك أو التقليل حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سلوك البيئي للمؤسسة.

قمنا من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي للمؤسسة، وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: السلوك البيئي المفهوم والمبادئ والمؤشرات.

المطلب الثاني: مظاهر ومحددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: السلوك البيئي المفهوم والمبادئ والمؤشرات

أولاً: مفهوم السلوك البيئي.

السلوك البيئي للمؤسسة حسب مقارنة العلوم الاقتصادية:

إذا كانت الرفاهية الاقتصادية مطلباً تحرص الدول المتقدمة على تحقيقه من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإذا كانت التنمية الاقتصادية بذات الدرجة مطلباً ملحا وعاجلاً للدول النامية، تحقق من خلاله مستواً معيشياً ملائماً لسكانها وتعوض به سنوات تخلفها في محاولتها اللحاق بالتقدم الاقتصادي. فإن النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية قد تحقق كل منها ولازال على حساب البيئة، حيث كان سبباً أساسياً في تفاقم مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية ومشكلة التلوث والأخلال بالأنظمة البيئية.¹

- السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، من المنظور الاقتصادي يعني الاعتماد على التحليل الاقتصادي لتكلفة والعائد، مع دمج الاعتبارات البيئية، هذا يؤدي بالمؤسسة إلى اعتمادها الرشادة في استخدام الموارد الطبيعية. والبحث في إخلال الموارد الطبيعية غير متجددة بالموارد المتجددة، وبالتالي الحد من التلوث البيئي.

¹ - عصام خوري، التحليل الاقتصادي للمشكلة البيئية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2، 2008، ص 119.

ثانياً: مبادئ ومؤشرات السلوك البيئي:

يتنوع السلوك البيئي للمؤسسة بتنوع الاستراتيجيات البيئية، وسنتطرق إلى أهم المبادئ والمؤشرات السلوكيات البيئية للمؤسسة وهي على النحو التالي.¹

1- السلوك البيئي الدفاعي:

للمؤسسة التي تتخذ هذا السلوك تعتبر الطبيعة أو البيئة كمورد. حيث تتبع منطلق بحث وذلك بتفضيلها للوفرات الاقتصادية، وهدفها الاسمي هو الربح.

2- السلوك البيئي المتمثل (المساير):

المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتي وأن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك.

3- السلوك البيئي الواعي:

المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف البيئة تقع في مستوي أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية.

المطلب الثاني: مظاهر ومحددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

أولاً: مظاهر السلوك البيئي:

تعتبر مظاهر السلوك البيئي هي التي تعكس النية الصادقة للمؤسسة الاقتصادية. التي نذكرها على النحو التالي:²

¹ - عائشة سلمى كبحلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر / دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود مذكرة ماجستير فرع علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007، ص58،

² - نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال (المسؤولية البيئية لرجال الأعمال)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص246، بتصرف.

1- الإنتاج الأنظف: هو الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا.

2- الاتصال البيئي: مظهر من مظاهر السلوك البيئي الذي يعكس سلوك المؤسسة اتجاه حماية البيئة، انطلاقا من هذا المظهر، لتوضح لمختلف الأطراف ذات المصلحة، أن لها توجه بيئي يمكن للمؤسسة أن تتوع من اتصالها البيئي. فتعتمد استراتيجية ترويجية بيئية خضراء.

3- الإبداع البيئي: المؤسسات الاقتصادية التي وصلت إلى مستوى عال من الوعي البيئي، أصبح البعد البيئي يمثل لها الميزة التنافسية بالإضافة إلى المشروعية، هذه الميزة التنافسية التي جعلت تلك المؤسسات تسيطر ليس فقط على السوق الوطنية، بل الجهوية كذلك وحتى السوق العالمية، إنما أتت هذه السيطرة على الأسواق من الإبداع البيئي لتلك المؤسسات في حماية البيئة والحفاظ عليها.

ثانيا: محددات السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

القواعد المؤسسة الحكومية، الفرص الاقتصادية... وغيرها تعتبر من المحددات التي تساهم في ترسيخ إعادة النظر من طرف المؤسسة الاقتصادية بخصوص حماية البيئة نذكرها على النحو التالي:¹

1- القواعد المؤسسية الحكومية:

حيث تلجأ الحكومات إلى تدعيم منظومتها القانونية المؤسسية بجملة قواعد تنظيمية وسيادية في ضبط ورقابة سلوك المؤسسة.

¹ عجلان العياشي، مداخلة بعنوان: الحماية البيئية أداة ضبط وتحفيز للمؤسسة نحو الاقتصاد الأخضر في البيئة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني بعنوان، المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والتحديات البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017، ص 6-7، غير منشورة .

2- الفرص الاقتصادية:

وهو جانب تحفيزي يشمل بالإضافة إلى المؤسسات التمويلية وصناديق البيئة الداعمة للمؤسسات الناشطة في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها، وقد تكون هذه الفرص في شكل إعانات مالية في جوانب التمويل والتشغيل والتسويق... إلخ، أو قد تكون في كشف فرص الاستثمار في فروع الاقتصاد الأخضر.

3- أخلاقيات المهنة:

يشار إلى بيئة المال الأعمال ارتكزت على تعظيم الأرباح والمكاسب، فادي ذلك إلى عقبات بيئية وصحية في ظل المنافسة الاقتصادية وبالتالي تنادي الخبراء والمختصون إلى جملة قواعد ضابطة لأخلاقيات الأعمال خاصة بعد اقتحام المؤسسة في مجالات الأضرار الصحي.

4 - النمذجة العالمية للإنتاج والاستهلاك وحفظ الصحة:

وقد استخدمنا مصطلح النمذجة للدليل على المعيارية الدولية التي أصبحت من المحددات الأساسية في الإنتاج والاستهلاك والتسويق والتوزيع، التي تستوجب ضبط سلوك المؤسسة بشكل وقائي اتجاه حماية الصحة والبيئة والإقرار بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية على كل مدخلاتها ومخرجاتها.

5- مساهمات المجتمع المدني:

لقد ساهمت حركات الشعور الواعي بحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال طرف ثالث قوي من فواعل التنمية عرف بالمجتمع المدني، وما يرتبط به من ثقافة وإعلام هادف إلى التنمية لضرورة تحمل المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للأعوان الاقتصادية، خاصة بمخاطر العولمة للإنتاج والاستهلاك وللشركات العابرة للحدود، فظهرت حركات مناهضة لتلك السلوكيات، تمثلت في إيجاد منظمات تطوعية مدنية مدعمة بخبراء ومشتغلين في مجال حماية البيئة وحفظ الصحة العمومية وإظهار آثار تلك السلوكيات على الإنسان والبيئة والمحيط بل وعلى السير نحو أبعاد التنمية الشاملة المستدامة.

المبحث الثالث: هيكلية الحماية البيئية المطبقة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تطرقنا في هذا المبحث إلى وعاء الحماية البيئية وأصناف الرسوم البيئية المفروضة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: وعاء وحجم الحماية البيئية بالجزائر.

أولاً: وعاء الحماية البيئية بالجزائر.

يتحدد الوعاء إما حسب نوع الرخصة الممنوحة، رخصة مديرية البيئة، رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي، رخصة والي الولاية، رخصة وزير البيئة، حسب المرسوم التنفيذي رقم 68-93 المؤرخ في 01 مارس 1993.

الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة علي البيئة (TAPD):

أتم تأسيسه بموجب المادة 117 من قانون رقم: 91-25، المعدل بالمادة 54 من القانون، وكذلك المادة 202 للقانون رقم: 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002م، وتحسب قيمة الرسم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب الرخص الممنوحة والرسوم المستحقة.

المبالغ بالدينار الجزائري		
الرسوم المستحقة	الرخصة الممنوحة	تصنيف المؤسسات
9000	رخصة مديرية البيئة	المؤسسات التي تشغل أكثر من ورشة
20000	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	
90000	رخصة والي الولاية	
120000	رخصة وزير البيئة	
2000	رخصة مديرية البيئة	المؤسسات التي تشغل أقل من ورشتين
3000	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	
18000	رخصة والي الولاية	
24000	رخصة وزير البيئة	

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في الفاتح مارس 1993 والمتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة علي البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 14/1993.

- أما عن وعاء هذا الرسم يتم تحدهه حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية والتجارية للمؤسسات وهي الأنشطة المتعلقة بالخدمات أو الصناعات التحويلة أو الاستخراجية، يحصل هذا الرسم عن طريق قباضة الضرائب المختلفة.

يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

-33% لميزانية الدولة.

-67% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ثانيا: حجم الجباية البيئية بالجزائر:

إن هيكل الجباية البيئية بالجزائر انطلقا من سنة 1992 يشمل على مايلي:

1- الرسوم المرتبطة بالنفايات الصلبة:

1 - 1 رسم النفايات المنزلية (T.E.O.M):

والواضح في هذا الرسم التغير الذي جاء به قانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22، والمتضمن قانون المالية لسنة 2002م المادة 11 منه، حيث يتعلق وعاء هذا الرسم بالمحلات التجارية والسكنية والاستعمالات المهنية، وحدد حسب مداوات المجلس الشعبي البلدي. انطلقا من القيم 500 دج إلى 10000 دج يحصل من طرف مصالح الجبائية لصالح البلدية بنسبة 100%.

2 - 1 رسم تحفيزي لتشجيع عدم تجزير النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج

في المستشفيات والعيادات الطبية:

حيث يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة يسدد 30.000 دج لكل طن من النفايات.

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

-50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-33% لفائدة ميزانية الدولة.

-17% لفائدة البلديات.

3-1 الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تجزير النفايات الصناعية الخاصة

والخطيرة:

ويعتمد وعائه على الحجم حيث حدد قيمة هذا الرسم بـ 16.500 دج على كل طن من النفايات.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يلي:

- 48% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 36% لفائدة ميزانية الدولة.

- 16% لفائدة البلديات .

4-1 الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا:

ووعائه يعتمد الوزن حيث رتب مبلغ 40 دج لكل كيلو غرام.

وتخصص عائدات هذا الرسم كما يلي:

- 27% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 73% لفائدة ميزانية الدولة.

5-1 الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتج محليا:

وتم تأسيسه بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006م ويحصل ويوزع ما حدد

المرسوم 117/07 المؤرخ في 2007/4/21.

2- الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الجوية الملوثة:

2-1 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي (TCPA):

وعاء هذا الرسم يتحدد تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة، وفقا للمعاملات من 1 إلى 5 حسب نسبة الانبعاثات المحددة من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى للمؤسسات المصنفة.

ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

-50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-33% لفائدة ميزانية الدولة.

-17% لفائدة البلديات.

2-2 الرسم على الوقود:

يحدد بقيمة 01 دج على كل لتر بنزين يقطع من المصدر ويوزع.

-50% للصندوق الوطني للبيئة.

-50% للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.

2-3 الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها:

الرسم على المنتجات البترولية والمنتجات المماثلة لها مستوردة أو محصل عليها في الجزائر لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، وهو رسم نوعي على أساس الهيكل أو الكلف حسب الحالة، يحصل لفائدة ميزانية الدولة.

3- الرسوم المرتبطة بالتدفقات السائلة الملوثة:

3-1 الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

وتم تطبيقه بنفس معايير الرسم على التلوث الجوي (المصدر الصناعي) ماعدا نسب التوزيع حيث يوزع.

-34% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

-16% للصندوق الوطني للمياه.

-34% لفائدة البلديات.

-16% لفائدة ميزانية الدولة.

3-2 الرسم على الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:

ويتمثل وعائها على الشحوم وتحضير الشحوم يحدد بـ18.750 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني.

وتخصص عائداتها هذا الرسم كما يلي:

- 34% لفائدة البلديات.

- 34% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 32% لفائدة ميزانية الدولة.¹

¹ قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد/76، ص 29-30-31.

4- رسوم أخرى بيئية مدرجة ضمن الحماية المحلية:

هناك جباية أخرى تكتسي طابع المحافظة على البيئة وحماية مواردها من التلوث، من خلال توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ويمكن شرحها كما يلي.¹

4-1 إتاوة استغلال الموارد المائية:

أنشئ بموجب المادة 73 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه، والمقدرة بـ 25 دج على كل متر مكعب. المادة 49 من قانون المالية 2010 ويخصص ناتج الإتاوة على النحو التالي.

44% لفائدة ميزانية الدولة.

44% لصالح الصندوق الوطني للمياه.

12% لصالح الوكالات المكلفة بالتحصيل (وكالات الأحواض المائية في المناطق والأقاليم).

4-2 إتاوة اقتصاد المياه:

في مقابل مشاركة مستعملي ومستخدمي المياه في برامج الكمية للموارد المائية المسيرة عن طريق الأحكام الآتية. (قانون المالية لسنة 2010).

4-3 الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعية للاستهلاك.

الحماية الإضافية على مواد التبغية الموضوعية للاستهلاك في الجزائر ببلغ 9 دج (حسب تعديل قانون المالية 2010) ويوزع ناتج الجباية على النحو التالي.

06 دج للصندوق الخاص بالاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية.

01 دج لصندوق التضامن الوطني.

02 دج لصالح حساب التخصيص الخاص للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 167-168-169.

المطلب الثاني: أصناف الوعاء الجبائي ومبررات العقوبات الجزائية البيئية:

تطرقنا من خلال هذا المطلب إلى أصناف الوعاء الجبائي البيئي وأهم العقوبات الجزائية البيئية التي نذكرها على النحو التالي:¹

أولاً: أصناف الوعاء الجبائي البيئي:

- 1- **الضرائب على الانبعاثات الملوثة:** حيث يقدر الوعاء الضريبي تناسبياً مع حجم الانبعاثات.
- 2- **الضرائب على المنتجات:** حيث يقدر الوعاء حسب الصنف بقدر الضرر على الصحة.
- 3- **الإتاوات على الخدمات المؤداة:** ويتحدد الوعاء بمقابل الاستفادة من قيمة الخدمات المؤداة لرفع المخاطر أو التخلص منه.
- 4- **الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية:** وهي كل الضرائب والرسوم والإتاوات التي تتخذ من استغلال الموارد الطبيعية المتجددة أو غير متجددة، فيتم فرضها لتعويض التلوث البيئي أو لضمان حقوق الأجيال القادمة.

ثانياً: مبررات العقوبات الجزائية البيئية:

- 1- **العقوبات المتعلقة بتسيير النفايات:** وتم تأسيسها بناء على محاضر الشرطة البيئية وتحدد قيمتها كما يلي:
✓ الشخص الذي يرمي النفايات المنزلية: عقوبته من 500 دج إلى 5000 دج، وتضاعف في حالة العودة.

¹ عجلان العياشي، مدخلة بعنوان: الحماية البيئية أداة ضبط وتحفيز للمؤسسة نحو الاقتصاد الأخضر في البيئة الجزائرية، مرجع سابق، ص 8-9.

✓ الشخص الذي يرفض نظام جمع النفايات ويمارس نشاط تجاري: عقبه 10000 دج إلى 50000 دج وتضاعف في حالة العودة.

2- العقوبات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: وتتضمن عقوبات مالية ردية حسب المخالفات التالية:

✓ مخالفة حماية التنوع البيولوجي: تكون العقوبة من 5000 دج إلى 50000 دج وتضاعف في حالة العودة.

✓ مخالفة المجالات المحمية: تكون العقوبة من 1000 دج إلى 100000 دج وتضاعف في حالة العودة.

3- العقوبات المتعلقة بحماية: يتم توضيحها كما يلي:

✓ عدم التبليغ عن اكتشاف موارد مائية: العقوبة 5000 إلى 10000 دج وتضاعف.
✓ عدم ضمان مطابقة الماء المعد للاستهلاك البشري مع معايير الشرب: العقوبة 20000 دج إلى 1000000 دج وتضاعف.

خلاصة الفصل

تتدخل الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من خلال الحماية البيئية، بفعالية هذه الأخيرة تتأثر هذه المؤسسة، وتقلل من تلوثها للبيئة، وتعتمد الرشادة في استخدام الموارد، وتستطيع تبني مظاهر السلوك البيئي.

إلا أن تأثير الحماية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر يظهر في الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

واقع أثر الجباية البيئية على سلوك المؤسسة

الاقتصادية بولاية المسيلة للفترة 2010 - 2017

تمهيد

تمت الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " مغرب بايب " الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة، واستكمالا لذلك تم التواصل مع مديرية البيئة لولاية المسيلة للبحث عن أثر التوجيهي للهيكلة الجبائية البيئية المطبقة على المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة لفترة 2010-2017 وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" بولاية المسيلة لفترة 2010-2017.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم أثر للجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية بمديرية البيئة بولاية المسيلة لفترة 2010-2017.

المبحث الأول: دراسة أثر الجباية البيئية على السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" بولاية المسيلة 2010-2017.

قمنا من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى أهم التكنولوجيا المعتمدة في تصنيع المنتج ومدخلات ومبيعات وتطور رقم أعمال مؤسسة "مغرب بايب".

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب".

أولاً: نشأة وتعريف المؤسسة.

1- نشأة المؤسسة.

شركة مغرب بايب للأنابيب طرحت كفكرة سنة 2001 م لتتجسد سنة 2004 م وبدأ الإنتاج الفعلي بها سنة 2009 استثمرت الشركة ما بين 3 إلى 5 مليار دينار، وتنتج 500 كلم من الأنابيب المدعمة بالألياف الزجاجية سنوياً.

2- تعريف المؤسسة.

شركة مغرب بايب للأنابيب "Maghreb pipe" هي شركة ذات مسؤولية محدودة أسست برأسمال 694.400.000 دج تقع بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة وتتربع على مساحة قدرها 4 هكتار، وتشغل الشركة حوالي 300 عامل من اليد العاملة المؤهلة والتمكنة.

عرفت مؤسسة مغرب بايب للأنابيب بمنتوجها الجديد الذي تراهن على تعميمه في قطاع الموارد المائية، والذي يستقطب الاستثمارات الضخمة وتعتمد الشركة في إنتاجها على النموذج PRV (Polyester Renforcé de fibre de Verre) أي الأنابيب المدعمة بالألياف الزجاجية، والتي تتميز بعدم التآكل ومقاومة الصدأ حيث لا تتأثر بالظروف الطبيعية الخارجية ولا تتفاعل مع التربة والمياه المنقولة.

للشركة عدت مكاتب موزعة عبر التراب الوطني (الجزائر العاصمة، بسكرة، ورقلة، غليزان)، حصلت الشركة على الجودة العالمية ISO 9001 سنة 2013، كما حققت الشركة رقم الأعمال يقدر بـ 1.482.461.675 دج سنة 2014.

ثانيا: دور وأهداف المؤسسة.

لمؤسسة "مغرب بايب" العديد من الأدوار والأهداف نذكرها على النحو التالي:

1- دور المؤسسة.

- إنتاج وتوزيع أنابيب وملحقات الألياف الزجاجية طبقا لأحداث التقنية.
- المساهمة في الاقتصاد الوطني من توفير للمنتوج.
- محاولة التقليل من عملية استيراد هذا المنتوج.
- القضاء على التبعية للخارج.
- توفير العملة الصعبة.
- توفير مناصب العمل.

2- أهداف المؤسسة.

- تهدف إلى تحقيق الربح لها.
- تحقيق اكتفاء الذاتي للسوق محلي .
- تهدف إلى تصدير منتوجاتها للخارج مستقبلا.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.

ثالثا: مميزات واستخدامات المنتج.

لمنتوج مؤسسة "مغرب بايب" العديد من المميزات والاستخدامات نذكرها على النحو التالي:

1- مميزات المنتج.

- مقاومة التآكل والحموضة.
- فترة طويلة للتشغيل الفعال (50 عاما).
- المقاومة الميكانيكية العالية.
- عدم الحاجة إلى الطلاء والعزل والحماية الكهربائية والكيميائية والحماية من كل أشكال التآكل.
- التكلفة المنخفضة للتشغيل.
- مميزات عملية دائمة.
- خفة الوزن (1/4) وزن الحديد (1/10) وزن أنابيب الخرسانة.
- كلفة نقل منخفضة.
- عدم الحاجة إلى معدات تركيب باهظة الثمن.
- انخفاض خسارة الضغط يسمح بالتقليل من قطر الأنابيب.
- انخفاض في تكاليف الضخ والتشغيل.
- نعومة سطحها الداخلي.
- من دون تكاليف نظافة ولا مواد مترسبة.

2- استخدامات المنتج.

تستخدم أنابيب البلاستيك المقوى بالزجاج في الاستخدامات المدنية والصناعية التالية:

- خطوط الصرف الصحي.
- خطوط تزويد المياه.
- منظومات الري.

- منظومات إطفاء الحريق.
- منظومات معالجة المياه المستعملة.
- مخارج تصريف المياه البحر.
- نقل الوسائل لأكالة.
- منظومات نزع الكبريت.
- معامل تحلية المياه.
- مجاري المياه الصناعية.
- نظام تبريد المياه.
- مشاريع التبريد المركزي.

المطلب الثاني: دراسة الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة. " مغرب بايب " بولاية المسيلة.

تم التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التكنولوجيا المعتمدة في تصنيع المنتج ومدخلات ومبيعات المؤسسة وتطور رقم أعمالها وكذا حجم الرسوم الملوثة والخطيرة على البيئة المسددة من طرف مؤسسة " مغرب بايب ".

أولاً: التكنولوجيا وطريقة تصنيع المنتج.

يتم إنتاج الأنابيب عبر عدة مراحل (ورشة الإنتاج، ورشة التركيب، ورشة اللف المحوري التوصل والمتقطع). ويتم الإنتاج بأقطار مختلفة وبطول قياسي حسب الطلب وحسب الأقطار كما أن تقنية الإنتاج المتبعة تمزج بين المواصفات الميكانيكية الحديثة لأنابيب الحديد باستخدام تكنولوجيا الإنتاج صديقة بالبيئة ويخضع المنتج لمعايير الجمعية الأمريكية لاختبار المواد (ASTM) واحترام المعايير الصناعية المنصوص عليها للمعايير العالمية وهو ما يسمح لها بالحصول على شهادة الجودة للمنتج الملحق رقم (02).

ثانيا: مدخلات ومبيعات وتطور رقم أعمال مؤسسة "مغرب بايب".

قدمنا أهم مدخلات مؤسسة مغرب بايب وتطور رقم أعمالها للفترة 2012-2016 وعرضناها على النحو التالي:

1- مدخلات المؤسسة.

1-1 المواد الأولية.

تعتمد مؤسسة "مغرب بايب" على تقنيات ذات كفاءة عالية وباستخدام عدة مواد أولية الرنتج وهي مادة مقاومة للأحماض وللتلف ومضادة للتآكل وغير سامة ويساعد حمل الرمال على جعل هذه المادة اقتصادية دون تغيير خصائصها ويتم تصنيع المنتج وفقا لمعطيات مختلفة تضمن التنفيذ الأمثل للمكونات الأساسية للمنتج واستعمال تكنولوجيا متقدمة صديقة بالبيئة.

الجدول رقم (02): المواد الخام وأسعارها.

اسم المادة الأولية	الاسم باللاتينية	السعر/ دج /الكيلوغرام الواحد
الهوب	HOOP	120
الرنتج	RESINE	250
الرمل	SABLE SILICE	6
كتاليز	CATALYSE	400
المسرع	ACCELERATEUR	800
اسيطون	ACETON	180
مايلر	MAYLER	450
سيقلاص	C-GLASS	500

المصدر: الملحق رقم (03).

تعتمد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مغرب بايب" لصناعة الأنابيب المدعمة بقنوات الألياف الزجاجية على مواد أولية صديقة للبيئة، حيث تقوم المؤسسة بشراء المواد الأولية بأسعار مناسبة الملحق رقم (04) ويتم اختبار المواد الأولية من طرف الشركة المنتجة الملحق رقم (05) ويتم اختبار المادة الأولية مرة أخرى من طرف المؤسسة الملحق رقم (06) للتأكد من جودة المادة وتخزن المواد الأولية بشروط عالمية للحفاظ على الإنسان والبيئة معا، وتخضع مواصفات أنابيب

البلاستيك المقوي بالزجاج لمعايير الجمعية الأمريكية لاختيار المواد "ASTM" والمعايير البريطانية وغيرها من المعايير العالمية ذات الجودة العالية.

1-2 منتجات المؤسسة وتكليف إنتاجها من المدخل البيئي.

-المنتجات.

تتكون منتجات شركة "مغرب بايب" من أنابيب الزجاجية (PRV) مع قطع التركيب وكل الملحقات الضرورية.

تنتج شركة "مغرب بايب" نوعان من الأنابيب:

1) أنابيب اللف المحوري المتواصل التي يكون تركيبها بواسطة الوصلة وحلقات مطاطية من نوع ريكا (Reka) ذات الشفاه.

الطول: 12 متر أو أقل حسب الطلب.

القطر: من 300 مم إلى 2600 مم.

الضغط: من 01 إلى 25 بار حسب الأقطار.

2) أنابيب اللف المحوري المنقطع (ذكر. أنثى. كوسة. طرف أنبوب. تركيب بواسطة حلقات مطاطية مدورة)

الطول: 12 متر أو 6 أمتار حسب الأقطار (أو أقل حسب الطلب).

القطر: من 80 مم إلى 2400 مم.

الضغط: من 01 بار إلى 40 بار (حسب الأقطار).

وتتوفر مع الأنابيب كل الملحقات الأساسية وهي:

- مرفق (كوع).

- شكل T متساوي أو غير متساوي.

- شفة (لجام).

- مخفضات الأقطار.

- أغطية نهاية الأنابيب.

1-3 أسعار المنتجات.

تم التطرق إلى أسعار المنتجات للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" الناشطة بولاية المسيلة والجدول الموالي يوضح المنتجات وأسعارها خلال سنة 2017.

الجدول رقم (03): أسعار المنتجات.

القطر / مم	الضغط/ بار	قوة الاحتمال "بار" تحت الأرض	السعر "دج" للمتر الواحد	قوة الاحتمال تحت الأرض	السعر "دج" للمتر الواحد
500	6	5000	5500	10000	6325
600	6	5000	5900	10000	6785
700	6	5000	7300	10000	8395
800	6	5000	9200	10000	10580
900	6	5000	10700	10000	12305
1000	6	5000	12100	10000	13915

المصدر: الملحق رقم (07).

من خلال الجدول يظهر بأن مؤسسة "مغرب بايب" تقدم منتجات متطورة والذي تعود أسبابه إلى:

- تقنية الإنتاج المتبعة تضمن جودة الأنابيب غير المعدنية طبقا للمعايير الصناعية العالمية.

- تعتمد في منتجاتها على مهندسين ذوي خبرة وكفاءة عالمية.

- تقديم تسهيلات للمشتري مثل اللف. الحزم. التغليف.

- تجزير المواد الخام لحين الحاجة إليها.

- بما أن المؤسسة تقوم بإنتاج حسب الطلبات فإنها تحرص على توفير

المنتجات في الوقت المحدد الملحق رقم (08).

- سياسة التسعير المناسبة.

2- مبيعات المؤسسة وتطور رقم أعمالها.

تم التطرق إلى كميات الإنتاج في السنة بالإضافة إلى تطور رقم أعمالها خلال الفترة 2012-2016 للمؤسسة "مغرب بايب" والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): كميات الإنتاج وتطور رقم أعمال مؤسسة "مغرب بايب".

السنوات	كمية الإنتاج في السنة "متر"	رقم الأعمال "دج"
2012	25000	272100220
2013	30000	467099320
2014	88900	156584014
2015	76148	1296561945
2016	82800	411297016

المصدر: الملحق رقم (09).

من خلال الجدول و الملحق رقم (10) يظهر تطور كمية إنتاج ومبيعات المؤسسة كانت منتجات المؤسسة في سنة 2012 / 25000 متر طولي حيث المؤسسة آنا ذاك كانت في بداية إنتاجها وارتفاع إلى 30000 متر طولي في سنة 2013 والذي تعود أسبابه إلى:

- تقديم منتجات ذات جودة عالمية.
 - تعرف المستهلك على المنتج بشكل أكبر.
 - الحملات الإشهارية التي قامت بها المؤسسة.
 - إيصال منتجات المؤسسة للمستهدين في الوقت والمكان المناسب.
 - تحمل الأخطار في حالة النقل والتخزين.
- وأما في سنة 2014 نجد أن هناك ارتفاع كبير في كمية المبيعات والتي بلغت 88900 متر طولي والتي تعود أسبابه إضافة إلى الأسباب السابقة إلى:
- فتح مكتب إضافي بولاية بسكرة والجزائر العاصمة لدعم توزيع منتجات المؤسسة والذي لاق إقبال من طرف المستهلكين.

- صدور تشريعات من طرف الدولة توصي باستخدام هذا النوع من المنتجات عوضا عن منتجات أخرى كانت تستعمل.

- تقديم الخدمات للمشتري، كالشحن والنقل والتركيب.

- التسهيلات المالية كمنح التخفيضات.

ثالثا: حجم الرسوم البيئية المسددة من طرف مؤسسة "مغرب بايب".

تطرقنا إلى تقديم حجم الرسوم للأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مغرب بايب" الناشطة بولاية المسيلة والجدول التالي يوضح مبالغ الرسوم المسددة على الأنشطة الملوثة والخطيرة (TAPD) خلال الفترة 2011 - 2016 للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة "مغرب بايب" بالمسيلة.

الجدول رقم(05): حجم الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة المسددة من طرف مؤسسة "مغرب بايب".

المبالغ بالدينار الجزائري						
مبلغ الرسم لسنة 2016	مبلغ الرسم لسنة 2015	مبلغ الرسم لسنة 2014	مبلغ الرسم لسنة 2013	مبلغ الرسم لسنة 2012	مبلغ الرسم لسنة 2011	المؤسسة
18900000	4000000	4000000	4000000	4000000	4000000	"مغرب بايب"

المصدر: الملحق رقم (11).

مبلغ الرسم (TAPD) يبقى ثابتا من سنة 2011 إلى سنة 2015 ب مبلغ 4000000دج. ثم يرتفع ب مبلغ 18900000 دج سنة 2016 سبب الارتفاع المعامل المضاعف، بالإضافة إلى الزيادة في الكميات المسوقة من طرف المؤسسة هي سبب الارتفاع. أما عن ثبات مبلغ الرسم (TAPD) عند 4000000 دج من سنة 2011 إلى سنة 2015، فإن السبب هو ثبات الكميات المسوقة من قبل المؤسسة، أو عدم الزيادة في المنشآت داخل هذه المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم الأثر المالي للجباية البيئية على السلوك الاقتصادي للمؤسسات بمديرية البيئة لولاية المسيلة لفترة 2010-2017.

تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء صورة مختصرة ووجيزة عن واقع الرسوم الجبائية البيئية على مستوى ولاية المسيلة خلال الفترة الممتدة من 2010-2017.

المطلب الأول: تقديم مديرية البيئة لولاية المسيلة.

أولاً: تعريف مديرية البيئة.

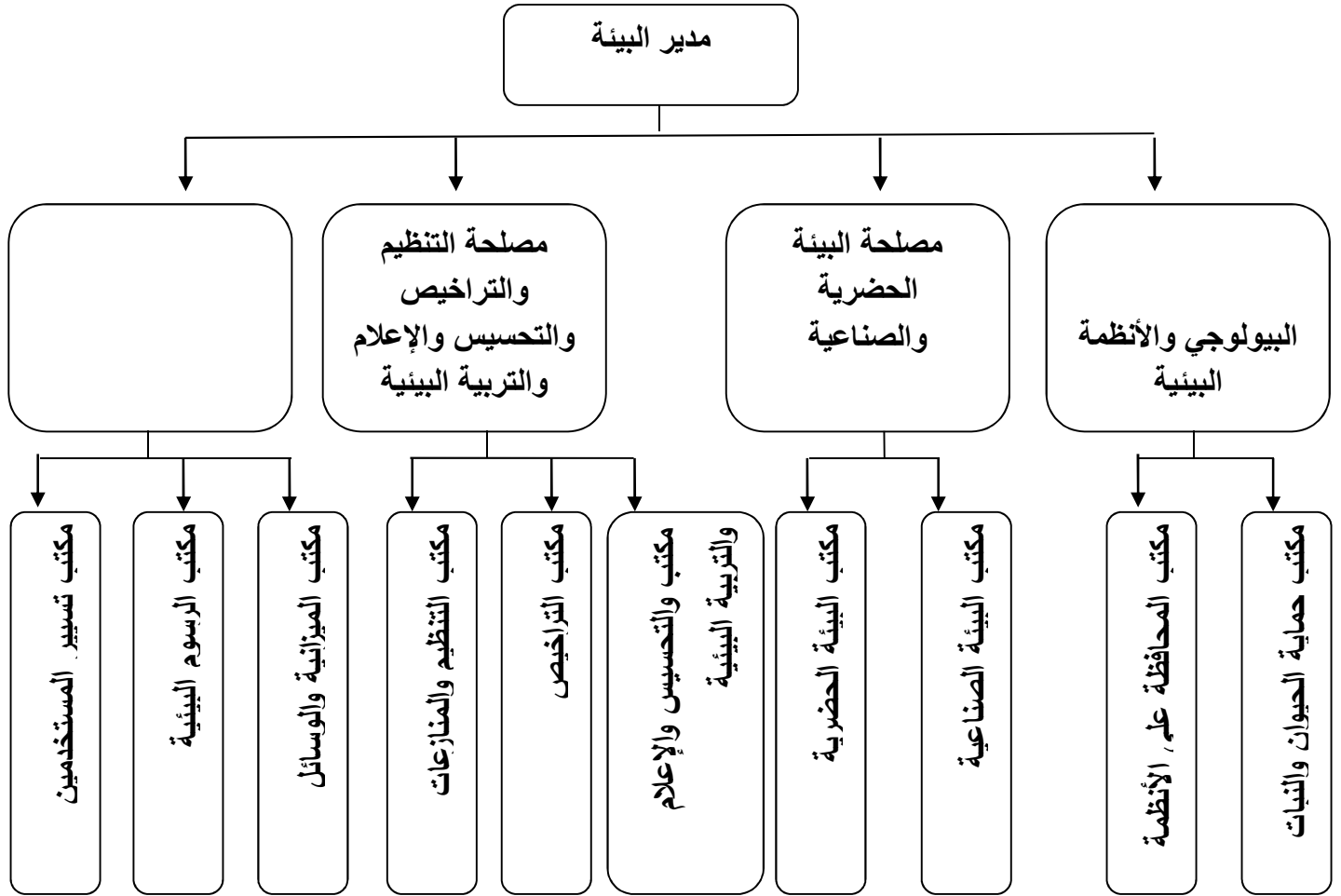
تدرجت الطبيعة القانونية للهيئات الولائية المكلفة بحماية البيئة من متفشيات البيئة بادئ الأمر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27/01/1996 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، إلى مديريات البيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 17/12/2003 المتضمن إحداث مديرية للبيئة في الولاية.

هذا التغيير في الطبيعة القانونية جاء نتيجة للمهام الجديدة التي أوكلت لمديرية البيئة كونها أصبحت تقترح وتسهر على تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالبيئة زيادة على مهامها الرئيسية المتمثلة في التفتيش ومراقبة التلوث.

مكتب الجباية البيئية، الذي حصلنا من خلاله على مختلف المعلومات المتعلقة بالرسم (TAPD) على مستوى الولاية (2010-2017) يهتم بتأسيس الجباية البيئية، ومتابعة تحصلها، وتقييم مدى التزام المؤسسة الاقتصادية تجاه الجباية البيئية. هذا المكتب هو تابع لمصلحة البيئة الحضرية والصناعية بمديرية البيئة لولاية المسيلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية المسيلة.

الشكل(01): الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة لولاية المسيلة.



المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 مايو 2007، يتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات،

الجريدة الرسمية 57-2007.

ثالثا: المهام والمسؤوليات البيئية.

من خلال النص المنشئ لها فإن مديرية البيئة للولاية مطالبة باحترام التقسيم الإداري للولايات ولها اختصاص نوعي وإقليمي على سائر أرجاء الولاية، فهي المسؤولة عن حماية البيئة عبر إقليم الولاية؛ هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الواقعية ونظرا لعدم توفرها على فروع فيصعب عليها تغطية كافة مناطق الولاية وهي بذلك تعمل على تسيير الملفات المستعجلة كأولوية قصوى وتحاول تغطية باقي مناطق الولاية من خلال برامج أسبوعية أو شهرية، وبطبيعة الحال فهمها مستمرة ومتواصلة في الزمن، لكن تختلف المسميات والمواقف أحيانا، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد نشاطات وأعمال التوعية، التريبة والتحسيس أنها قد تنقطع في موقع أو موقف معين لكنها تبدأ في موقع أو موقف آخر.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم الرسوم وحصيلة المؤسسات المصنفة بالولاية.

أولا: وضعية تحصيل الرسوم بولاية.

جدول رقم (06): الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة.

المبالغ بالدينار الجزائري "دج"			
السنوات	(TAPD) الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة		
	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة%
2010	35917000	19567100	54,48%
2011	56943000	2250000	39,51%
2012	42707000	20872405.80	48,87%
2013	38854900	20339000	52,34%
2014	29917000	16695000	55,88%
2015	42539000	26456200	62,15%

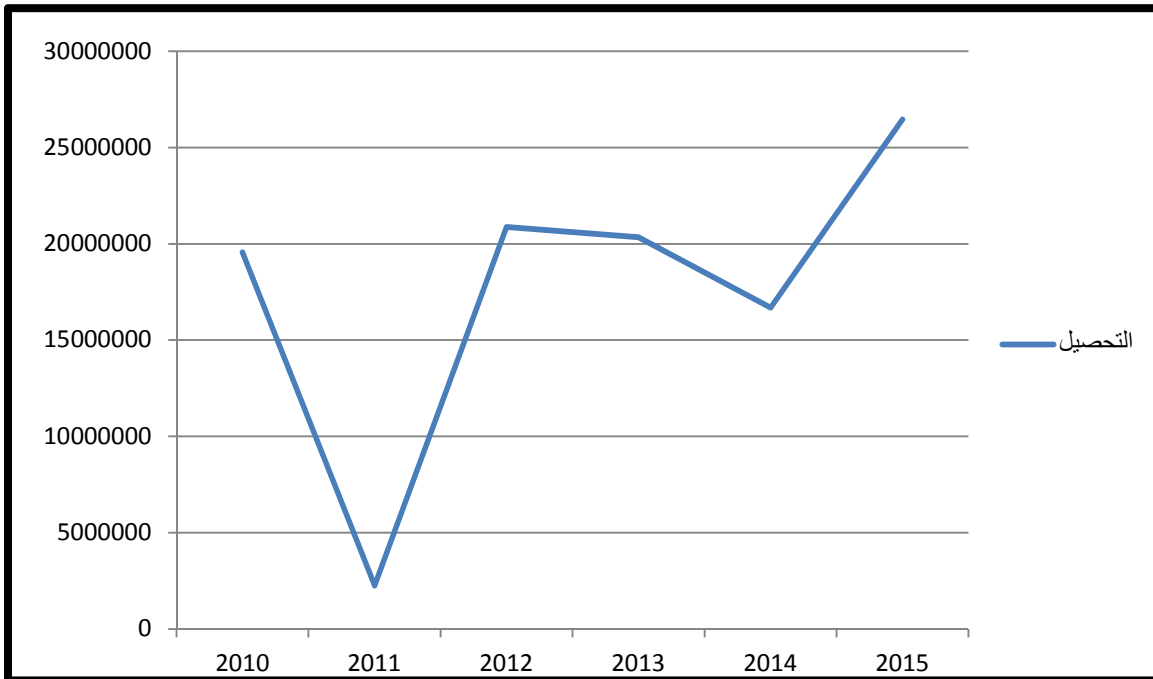
المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

يرجع مكتب الجباية والبيئية بمديرية البيئة لولاية المسيلة الاختلاف في مبالغ الرسم سواء بالزيادة أو بالنقصان لهذه المؤسسات إلى:

- المعامل المضاعف.
 - زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة.
 - تعديل في التراخيص الممنوحة.
 - التغيير في حجم الإنتاج.
- وهناك إجراءات قانونية يمكن العمل بها في حالة عدم تسديد الحقوق المتعلقة بالرسم (TAPD) من طرف المؤسسات الاقتصادية كما يلي:

- فرض غرامات التأجير.
 - غلق الحسابات البنكية للمؤسسة.
 - القيام بزيارات مراقبة ومعاينة من طرف اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة.
- وترجمت مبالغ الرسم (TAPD) لولاية المسيلة في شكل منحى بياني، والشكل التالي يوضح تغيرات مبالغ الرسم).

الشكل رقم (02): تغيرات مبالغ الرسم على الأنشطة الخطيرة والملوثة (TAPD) خلال السنوات 2010-2015 لولاية المسيلة.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم (06).

خلال سنة 2010م نسبة التحصيل الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة (TAPD) تجاوزت النصف من الوعاء أي كانت بنسبة 54، 48% ثم انخفضت إلى 39.51% في سنة 2011م، ثم لتبدأ بالارتفاع حتي وصلت إلى 62.15% في سنة 2015م. ابتداء من سنة 2011م، الارتفاع المستمر في نسبة التحصيل بسبب اهتمام الدولة بالجانب البيئي، لتحصيل الجباية البيئية من المؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم: (07) الرسم على المنتجات البترولية.

المبالغ بـ الدينار الجزائري "دج"			
السنوات	الرسم على الزيوت والشحوم	الرسم على الإطارات المطاطية	الرسم على الوقود
2010	4259887.72	311500	16246259.21
2011	14761474.50	2115500	80926801.84
2012	15098855.55	662000	77599618.80
2013	28083933.79	605500	94379142.50
2014	15092695.71	851000	50532475.00
2015	20325340.78	307500	58989108.50

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

الرسم على المنتجات البترولية هذا الرسم يشمل الرسم على الوقود والرسم على الزيوت والشحوم وكذا الرسم على الأطر المطاطية، وهو الرسم خاص بوحدة نפטال، ففي السنوات 2010 غاية 2015 كان الرسم على الوقود هو الرسم تحصيلاً من حيث المبالغ مقارنة بالرسم على الزيوت والشحوم والرسم على الأطر المطاطية، أي أن الرسم على الوقود هو المعبر الأساسي على المنتجات البترولية حيث قدرة قيمة هذا الرسم (الرسم على الوقود) سنة 2011م بـ 80926801.48دج.

الجدول رقم: (08) الرسم على النفايات المنزلية.

المبالغ بـ الدينار الجزائري "دج"			
السنوات	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة%
2010	11450000	1968000	17، 19%
2011	12280100	1806600	14، 71%
2012	11300000	1800000	15، 93%
2013	11320200	1102248	9، 80%
2014	11615746	130550	1، 12%
2015	12315900	3161160	25، 6%

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

أن هذا الرسم لا توجد استجابة كبيرة له فسبب هذه الأخيرة في السنوات 2010، 2011، 2012 منخفضة جدا حيث قدرت بـ 17، 19% وسنة 2013 بـ 9، 80% وسنة 2014 بـ 1، 12% إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2015 بـ 25، 6%.

الجدول رقم (09): الرسم على عدم تجزير النفايات الاستشفائية.

المبالغ بالدينار الجزائري "دج"			
السنوات	الرسم على عدم تجزير النفايات الاستشفائية		
	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة %
2010	المؤسسات العمومية للصحة مجهزة بآلات الترميد		
2011			
2012			
2013			
2014			
2015			

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

الرسم على عدم تجزير النفايات الاستشفائية هذا الرسم غير مطبق وذلك لتجهيز المؤسسات العمومية للصحة بآلات الترميد.

الجدول رقم (10): الرسم على الأكياس البلاستيكية.

المبالغ بالدينار الجزائري "دج"			
السنوات	الرسم على الأكياس البلاستيكية		
	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة%
2010	عدم وجود منتجين محليين للأكياس البلاستيكية		
2011			
2012			
2013			
2014			
2015			

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

الرسم على الأكياس البلاستيكية هذا الرسم غير مطبق وذلك لعدم وجود منتجين محليين للأكياس البلاستيكية.

الجدول رقم (11): الرسم على المياه المستعملة.

المبالغ بالدينار الجزائري "دج"			
السنوات	الرسم على المياه المستعملة		
	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة%
2010	عدم وجود تحاليل مخبرية		
2011			
2012			
2013			
2014			
2015			

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

الجدول رقم (12): رسم التلوث الجوي.

المبالغ بالدينار الجزائري "دج"			
السنوات	رسم التلوث الجوي		
	الوعاء	التحصيل	نسبة الاستجابة %
2010	عدم وجود تحاليل مخبرية		
2011			
2012			
2013			
2014			
2015			

المصدر: مديرية البيئة لولاية المسيلة.

الرسم على المياه المستعملة والرسم على التلوث الجوي هذا الرسمان غير مطبقان على مستوى الولاية لعدم وجود تحاليل مخبرية.

ثانيا: إحصاء المؤسسات المصنفة وحصيلة الرسوم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لولاية المسيلة.

تم التطرق إلى إحصاء المؤسسات المصنفة لولاية المسيلة وحصيلة الرسوم على الأنشطة الملوثة والخطيرة خلال السنة 2016 والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (13): إحصاء المؤسسات المصنفة وحصيلة النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لولاية المسيلة.

مجموع الرسوم "دج"	نمط التصريح				المنطقة
	التصريح	رئيس	الولاية	وزير	
145290	261	80	31	5	المسيلة
83265	86	49	42	/	بوسعادة
13920	13	7	6	/	خبانة
3780	16	13	2	/	عين الملح
3610	19	8	0	/	بن سرور
3570	18	12	0	/	شلال
9240	39	10	3	/	سيدي عيسى
7020	28	18	1	/	عين الحجل
136830	69	37	7	1	حمام الضلعة
24690	70	50	3	/	مقرة
23860	65	30	7	/	أولاد دراج
7790	11	8	7	/	سيدي عامر
28612	30	2	12	/	أولاد سيدي إبراهيم
501477	725	324	121	8	المجموع
1178					

المصدر: ملحق رقم (12).

يبين هذا الجدول حصيلة الرسوم الجبائية للدوائر وبلديات حسب الرخص الممنوحة لكل نشاط، وأساس فرضها تبعا للمؤسسات الاقتصادية بالولاية المسيلة والتي تم احصائها من طرف مديرية البيئة.

ويبين من جهة أخرى حصيلة الرسوم الجبائية، هناك تغيرات في الرسوم بالنسبة للدوائر والبلديات التي تم إحصائها، كان مجموع الرسوم لبلدية المسيلة يقدر بـ 145290 دج. أما بالنسبة لبلدية حمام الضلعة التي عرفت مداخلة من هذه الرسوم بـ 136830 دج، أما بلدية مقرة بلغ مجموع الرسوم فيها 24690 دج.

في حين بلغت حصيلة النشاطات الملوثة والخطيرة أخصاء المؤسسات المصنفة على مستوى الولاية بـ 1178 مؤسسة اقتصادية، وهذا نتيجة لتوقف بعض نشاط المؤسسات، خطأ في تصنيف بعض المؤسسات في منح الرخص (رخصة وزير، رخصة الوالي، رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي).

توقف بعض الأنشطة التي تم إحصائها من طرف مديرية البيئة عدم وجود متابعة فعلية.

المطلب الثالث: تقييم وضعية الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

قمنا من خلال هذا المطلب إلى تقييم وضع الجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أولاً: وضع الجباية البيئية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

لحد من التلوث البيئي وبغية تفعيل الجباية البيئية عمدت السلطات الجزائرية من خلال قانون المالية وابتداء من سنة 1992 إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية التي شملت عدة قطاعات بيئية ولاسيما مجالات النفايات الصلبة والانبعثات الجوية الملوثة والتدفقات الصناعية السائلة والأنشطة الصناعية الملوثة والخطيرة على البيئة إضافة إلى هذا تم منح بعض الحوافز الضريبية لصالح الاستثمارات الصديقة بالبيئة وعلى العموم فإن الجباية البيئية بالجزائر تشهد تطوراً مستمراً على المستوى التشريعي إلا أن فاعليتها على أرض الواقع فيما يخص الحد من التلوث تعد محدودة كما أن مردوديتها المالية تعتبر ضعيفة.

ثانياً: وضع السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الهدف الاسمي للمؤسسة الاقتصادية هو الميزة التنافسية وتعظيم الأرباح ومن هنا يمكننا القول أن مستوي الوعي البيئي لدى المؤسسة الاقتصادية لم يرتقي بعد إلى المستوي الذي يجعل هذه المؤسسة تتحمل وبارادتها الحرة جزء من مسؤوليتها البيئية لأنشطتها الاقتصادية وبالرغم من تبني المؤسسة الاقتصادية خيار الانتاج الأنظف إلا أن هذا التبني ليس كاملاً وهذا راجع لكون المؤسسة لاتزال تعاني عدم تحكمها الكلي في تقنيات التصنيع فهي تعتمد في تحديث انتاجها على مؤسسات أجنبية من أجل الحصول على تكنولوجيا وتقنيات التصنيع النظيفة ولكن هذا لا ينفى الجهود المبذولة من قبل هذه المؤسسة في سبيل تحقيق ذلك.

خلاصة الفصل

وفي ختام الدراسة الميدانية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "مغرب بايب" الناشطة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة وتم التواصل مع مديرية البيئة لولاية مسيلة بغية الوقوف إلى مدي فعالية الحماية البيئية لتوجيه السوق البيئي وبعد إجراء تحليل للنتائج مع الجانب النظري لهذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج مهمة ساعدتنا على اختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والتي سوف يتم توضيحها بشكل مفصل في الخاتمة مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

خاتمة

الخاتمة

سعت الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في ماهي آليات الجباية البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟ بالتطرق في الجانب النظري للدراسة إلى تسليط الضوء على جملة ذات العلاقة بالمفاهيم الأساسية للجباية البيئية والسلوك البيئي بالمؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني تم فيه إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية "مغرب بايب" الناشطة بولاية المسيلة ومن خلال أداة الملاحظة وتحليل الوثائق التي تم جمعها من ميدان الدراسة تم اختبار الفرضيات، وفي خاتمة هذه الدراسة سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها، والاقتراحات المنبثقة من خلالها بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضيات.

بناء على النتائج المتحصل عليها تم التوصل إلى تحقيق وإثبات واختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها في بداية الدراسة كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى: ما هو الإطار الفكري للجباية البيئية والسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. تعد هذه الفرضية صحيحة بالرجوع إلى الجانب النظري من هذه الدراسة، لاحظنا كيف أن للجباية البيئية إطار مفاهيمي مرتبط بسلوك حماية البيئة وبمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث.

اختبار الفرضية الثانية: هل يساهم هيكل الجباية البيئية في توجيه سلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. لقد أثبت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثانية نظراً لأن الجباية البيئية أداة سيادية تهدف إلى رفع الوعي البيئي للمؤسسة الاقتصادية قبل الحصول على الإيرادات للخرينة إلا أن الهيكله الجبائية الجزائرية تحتاج إلى ترفيتها وتفعيل آليات الرقابة المرتبطة بها.

اختبار الفرضية الثالثة: ما هو نمط السلوك السائد اتجاه حماية البيئة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة "مغرب بايب" بمنطقة النشاطات بولاية المسيلة. لقد أثبت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثالثة لأن نمط السلوك السائد في مؤسسة "مغرب بايب" هو سلوك يعتمد على مجموعة من المبادئ والممارسات العلمية، والتي تطبق على عدة مراحل رئيسية والمتمثلة في مدخلات العملية التصنيعية، حيث يتم فيها استبعاد المواد الكيماوية والسمة ذات التأثيرات السلبية على البيئة، أما في عملية التصنيع فيتم استخدام تكنولوجيا نظيفة ذات مخرجات أو منتجات أكثر كفاءة وأفضل بيئيا، وأخيرا مخرجات العملية التصنيعية التي يتم فيها إزالة التأثيرات البيئية من خلال إنتاج منتجات خضراء وأقل ضررا بالبيئة، ناهيك عن تخفيض النفايات.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا التي أجريناها خلصنا للنتائج التالية:

- 1- الجباية البيئية تعد بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة.
- 2- التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية عوض التماذي في العقوبات.
- 3- البيئة والتنمية المستدامة أمران مرتبطان ومتلازمان التزاما وثيقا.
- 4- الجباية البيئية لا تؤدي إلى منع التلوث البيئي تماما وإنما تهدف إلى الوصول إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول من الضرر البيئي.
- 5- النفايات المطروحة خلال عملية تصنيع الأنابيب يمكن إعادة تدويرها في إطار سياسة استخراج النفايات مما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة.

ثالثا: الاقتراحات.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- 1- على الدولة أن تقوم بإصدار وتفعيل قوانين وتشريعات بيئية، تلزم من خلالها المؤسسة الاقتصادية بإصدار التقرير السنوي عن الأداء البيئي وعدم الاكتفاء بالتقرير التصريح بالنفقات الموجه إلى مديرية البيئة.
- 2- على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التوجه نحو تبني استراتيجيات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، مما يساعدها على التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث.
- 3- ضرورة تسهيل الإجراءات الخاصة باقتناء الأجهزة والوسائل الصديقة بالبيئية.
- 4- وضع نظام تحفيزي للمؤسسة الاقتصادية التي تساهم في التقليل من التلوث البيئي.
- 5- تشجيع البحث العلمي وتطويره واستغلال الموارد المتأتية من الجباية البيئية في البحث الهادف إلى ابتكارات تعزيز الصداقة مع البيئة.

رابعا: آفاق البحث.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء حول مشكلة التلوث البيئي، لذا فهي لا تقدم رؤية شاملة أو كاملة حول موضوع الجباية البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي تكون مكملة لهذه الدراسة، أو تزيد في إثراها من الناحيتين النظرية والعلمية وتتمثل هذه المواضيع فيما يلي:

- 1) دور التحفيزات الجبائية كآلية من آليات مكافحة التلوث البيئي.
- 2) دور السياسة الجبائية في تشجيع الابداع التكنولوجي كبديل للرسوم البيئية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1) عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 2) مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة 2014.
- 3) نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال (المسؤولية البيئية لرجال الأعمال)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

ثانياً: المجلات العلمية

- 1) بوذريع صالحية، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسة الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، 2017.
- 2) عصام خوري، التحليل الاقتصادية للمشكلة البيئية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد02، 2008.
- 3) عمرو محمد السيد الشناوي، تقوم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49، أبريل 2011.
- 4) فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.
- 5) مصباح حراق، الجباية عرض تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد01، 2014.

ثالثا: الأطروحات

- 1) حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 2) وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2007.

رابعا: المذكرات

- 1) أوصالح عبد الحليم، استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية وآثارها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013.
- 2) بن الشيخ مريم، أثر الجباية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة شركة القلد وصنع منتجات التلحيم TREFISOUD العلمة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010/2011.
- 3) عائشة سلمى كحلي، دراسة السوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر/ دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة ماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2007/2008.

قائمة المراجع

4) عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة/ دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

خامسا: الملتقيات

- 1) العياشي عجلان، مداخلة بعنوان: دور الجباية في تمويل التكاليف البيئية والمحافظة على البيئة- حالة الجزائر، المتلقي الوطني حول البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة.
- 2) العياشي عجلان، مداخلة: بعنوان الجباية البيئية أداة ضبط وتحفيز للمؤسسة نحو الاقتصاد الأخضر في البيئة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017، غير منشورة.

سادسا: القوانين والمراسيم

- 1) المادة 189 قانون 25/91، المؤرخ في 18/12/1991، الجريدة الرسمية العدد 65/1991، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي 01-408 المتعلق ب الصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث، الجريدة الرسمية العدد 78/2001.
- 2) المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في 01/03/1993 و المتضمن كيفية تطبيق الرسم على النشاطات والخطيرة على البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 1993.
- 3) قانون رقم 17-11، مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27/12/ سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد/76.

الملاحق

CERTIFICAT

EN ISO 9001 : 2008

Systeme de Management de la Qualite

VINÇOTTE INTERNATIONAL

ALGERIE SPA,

Alger – Algérie

Il est certifié que

MAGHREB PIPE INDUSTRIES

sis à

**Zone Industrielle, BP 1174, M'Sila
ALGERIE**

a établi et tient à jour un système qualité conforme aux exigences de la norme EN ISO 9001 : 2008
"Systèmes de Management de la Qualité" pour

Fabrication et commercialisation de systèmes de canalisations en PRV (Polyester Renforcé en Fibre de Verre pour les produits suivants : tuyaux, coudes, branchements, manchons, brides, réductions, regards, réservoirs et pièces spéciales "sur mesure".

Le présent certificat est basé sur le résultat d'un audit qualité, documenté dans le rapport d'audit **RA15040-22A**.

Numéro du certificat: **12 017-22A**

Date de délivrance initiale le: **15 avril 2012**

Date de délivrance le : **20 mai 2015**

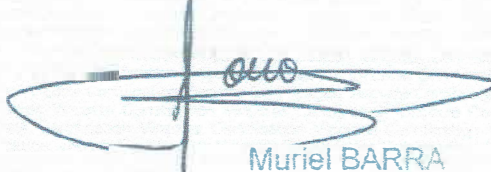
Ce certificat expire le: **14 avril 2018**

Les informations complémentaires concernant le périmètre de ce certificat et l'application des exigences de EN ISO 9001 : 2008 peuvent être obtenues auprès du titulaire de ce certificat.

Le présent certificat est octroyé moyennant respect du Règlement Général Vinçotte International Algérie SPA



Au nom de l'organisme de certification:



Muriel BARRA

Présidente de la Commission de
Certification

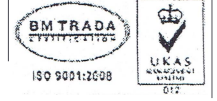


CERTIFICATION SYSTEMES

3-002

أسعار المواد الأولية

المادة	الاسم باللاتينية	السعر / دج / للكيلو غرام الواحد
الهوب	HOOP	120,00
الرتنج	RESINE	250,00
الرمل	SABLE SILICE	6,00
كتاليز	CATALYSE	400,00
المسرّع	ACCELERATEUR	800,00
اسيطون	ACETON	180,00
مايلر	MAYLER	450,00
سيقلاص	C-GLASS	500,00

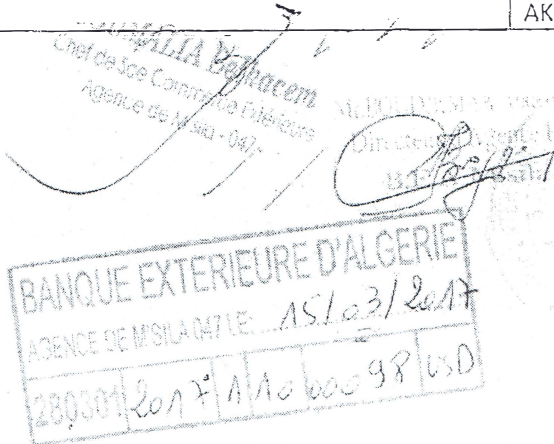


SARL MAGHREB PIPE
CITE NOUVELLE ADMINISTRATIVE
PROMOTION
BAALI M'SILA 28000
ALGERIE

DATE: 22.02.2017
INVOICE NR: 59375

COMMERCIAL INVOICE

DESCRIPTION	PACKING (Kg/pc.)	PIECES (pcs)	QUANTITY (Kg)	UNIT PRICE (USD/Kg)	TOTAL (USD)
PRE-64 PIPE TYPE POLYESTER RESIN	230/1	628	144.440	1,71	246.992,40
PRE-67 PIPE TYPE ISOPHTHALIC RESIN	230/1	172	39.560	2,11	83.471,60
TOTAL USD					330.464,00
CFR ALGER					
Origin Of The Goods	TURKEY				
Delivery Term	CFR ALGER SEA PORT INCOTERMS 2010				
Shipment	10 FCL BY VESSEL				
Collection Documentry	CASH AGAINST DOCUMENTS THROUGH BANK				
Producter	Polres Polyester BoyaveKimya San. Tic. Ltd. Şti., TURKEY				
Exporter	CMM Kompozit Polyester Kimya San. Tic. Ltd. Şti.				
Bank	AKBANK A.S.				
Branch	AKBANK GÜZELLER OSB USD HESABI 1387				
IBAN Nr.	TR39 0004 6013 4600 1000 0013 87				
SWIFT Code	AKBKTR 5XXX				



ORIGINAL

Handwritten signature and stamp.

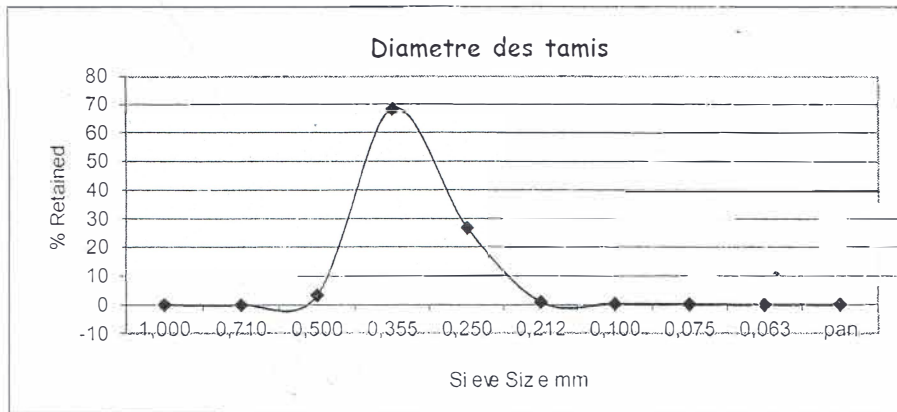
 Spa, Adwan Chemicals. C Algeria	<h2>Bulletin d'analyse</h2>	Doc. Lab. 04
		Version: 00
		Date: 21/11/2010

PRODUIT	Sable Séché (0,2- 0,5) mm
Date	07/03/2018

Client	Maghreb pipe
--------	--------------


Analyses chimique								
SiO ₂	Al ₂ O ₃	Fe ₂ O ₃	MgO	CaO	TiO ₂	CuO	H ₂ O	L.O.I
98,57%	0,3452%	0,0668%	0,1020%	0,0204%	0,3116%	0,0006%	0,02%	0,43%

Analyse granulométrie			
Diametre des tamis		% Refus	
mm	Mesh	Resultat	Specification
1,000	18	0,10	95,97%
0,710	25	0,02	
0,500	35	3,32	
0,355	45	68,27	
0,250	60	25,74	
0,212	70	0,96	
0,100	150	0,34	
0,075	200	0,21	
0,063	230	0,03	
pan		0,01	



Chargé de laboratoire

شركة أدوان الكيماويات
- الجزائر
البيضاء
ADWAN CHEMICALS COMPANY
- ALGERIA -
Laboratoire & Qualité

 Tuyaux et raccords en PRV	FORMULAIRE	ER 7.4.3-03_00
		Version : 00
	BULLETIN D'ANALYSE DE SABLE	Date : 01 Mars 2012
		Page 1 / 1

N° : 06/2017

Date : 13/02/2017

Nature de l'échantillon : échantillon DE SOL

Provenance : ALGER

Arrivage du : 13/02/2017

DETERMINATION DE % D'HUMIDITE

N° Ech	Poids initial (g)	Poids après étuvage(g)	Valeur (%)	Moyenne	Spécifique
Ech 1	100	82,657	17,343	10.77	≤ 0.2%
Ech 2	130	120,345	7,427		
Ech 3	150	138,676	7,549		

ANALYSE GRANULOMETRIQUE PAR TAMISAGE

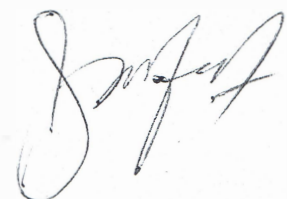
Poids de l'échantillon: 1000 g

Cotes des tamis (%)	Poids	Pourcentage	
	Refus	% de Refus	Spécifique
0,850	190,8	31,8	0
0,710	127,6	21,3	0.5
0,500	145,6	24,3	14.8
0,425	36,3	6,1	17.5
0,300	55	9,2	40
0,250	12,5	2,1	17.5
0,180	15,4	2,6	10
F.T	15,2	2,5	0.1

Note : Résultat inacceptable.

L'Analystehadj mahdi
BRICHE, I

Le Chef de Département C.Q



الملحق رقم: 07

أسعار الأنابيب

السعر /دج/ للمتر الواحد	قوة الاحتمال تحت الأرض	السعر /دج/ للمتر الواحد	قوة الاحتمال تحت الأرض	الضغط/بار	القطر/مم
6 325,00	10000	5 500,00	5000	6	500
6 785,00	10000	5 900,00	5000	6	600
8 395,00	10000	7 300,00	5000	6	700
10 580,00	10000	9 200,00	5000	6	800
12 305,00	10000	10 700,00	5000	6	900
13 915,00	10000	12 100,00	5000	6	1000

المبيعات في السنة

2012	2013	2014	2015	2016
272 100 220,00	467 099 320,00	1 565 848 014,00	1 296 561 945,00	411 297 016,00

كميات الانتاج في السنة

2012	2013	2014	2015	2016
25000 متر طولي	30000 متر طولي	88900 متر طولي	76148 متر طولي	82800 متر طولي

SARL MAGHREB PIPE INDUSTRIES

Capital: 694.400.000 DA
FABRICATION DE TUYAUX EN PRV
ZONE INDUSTRIELLE M'SILA

RC: 04 B 0562753

AI: 28012003468

MF: 000428056275372 NIS: 000428011135558

Banque: BEA M'SILA N°0472200234/80

Tél.: 035 55 12 89

Fax: 035 55 42 38

الملحق رقم: 10



info@maghrebpipe.com

FACTURE

N° : 00051

Date facture : 19/05/2016

BC n° 000838 : 18/05/2016

BL n° 260 : 19/05/2016

CLIENT : (Nom, Prénoms ou raison sociale)

SARL MECHERI

Bordj Bou Arréidj

B-B-Argeridj

MF : 0998340046221428

RC : 98 B 0462214

AI : 34017101477

N°	Désignation	U/M	Qté	PU HT	Rem.%	Mt.Remise	TVA %	Montant Net HT
1	TUYAUX PRV CFW DN600 PN6 SN10000	ML	32.3	11 600.00	0.00	00.00	17.00	374 680.00

MODE : A terme

Total H.T 374 680.00

Total T.V.A 63 695.60

TOTAL à payer 438 375.60

Arrêté la présente facture à la somme de : QUATRE CENT TRENTE HUIT MILLES TROIS CENT SOIXANTE-QUINZE Dinars Algérien et 60 centimes

LE SERVICE COMMERCIAL

SARL MAGHREB PIPE INDUSTRIES
DIRECTION TECHNIQUE COMMERCIAL
SERVICE COMMERCIAL
BOUDJELLAL SAÏD
CHEF DE SERVICE COMMERCIAL

Siège Social: Nouvelle cité administrative
Usine: Zone Industrielle M'sila 28000 - ALGERIE -
Banque Extérieure d'Algérie BEA Agence de M'sila 047
Tel: +213 (0) 35 55 12 89 Fax: +213 (0) 35 55 42 38

Promotion BAALI - M'sila 28000 - ALGERIE -
Adresse Postale: BP 1174 RP M'sila 28000 - ALGERIE -
Compt: 002 00047 0472200234-80
E-mail: info@maghrebpipe.com web: www.maghrebpipe.com

الملحق رقم 11:

احصاء المؤسسات المصنفة

الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة و/أو الخطيرة

المرجع: قانون رقم 11/17 المؤرخ في 27/12/2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018

المرسوم التنفيذي رقم: 198-06 المؤرخ في: 2006/05/31، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة

المرسوم التنفيذي رقم: 144-07 المؤرخ في: 2007/05/19، الذي يحدد المنشآت المصنفة لحماية البيئة

الرقم	البلدية	الاسم واللقب	العنوان	النشاط	البند	نوع الرخصة	معامل	السنة	مبلغ الرسم
					1534	ررم ش ب	2	2 011	40 000,00
					1534	ررم ش ب	2	2 012	40 000,00
	المسيلة	مغرب بايب اندستري	المنطقة الصناعية	صناعة الانابيب البلاستيكية	1534	ررم ش ب	2	2 013	40 000,00
					1534	ررم ش ب	2	2 014	40 000,00
					1534	ررم ش ب	2	2 015	40 000,00
					1534	ررم ش ب	2	2 016	189 000,00

الملحق رقم: 12

حصيلة النشاطات الملوثة او الخطيرة لسنة 2016
أحصاء المؤسسات المصنفة

N°	Trisorier	TYPE DE AUTORISATION			MONTANT DETAXE	
		D	APAPC	AW		AM
1	MSIFA	261	80	31	5	14529000
2	BOUSAADA	86	49	42	2	8326500
3	KHOUBANA	13	7	6	/	1392000
4	AIN ELMELEH	16	13	2	/	378000
5	BENSROUR	19	8	0	/	361000
6	CHELLAL	18	12	0	/	357000
7	SIDI AISSA	39	10	3	/	924000
8	AINLEHDJEL	28	18	1	/	702000
9	HAMMAMDALAA	69	37	7	1	13683000
10	MAGRA	70	50	3	/	2469000
11	OULED DARRADJE	65	30	7	/	2386000
12	SIDI AMEUR	11	8	7	/	1779000
13	OULEDSIDI IBRAHIM	30	2	12	/	2861200
TOTAL		725	324	121	8	50147700
		nombre des etablissements	1178			

المسيلة في:

ولاية المسيلة

مديرية البيئة

مصلحة الإدارة والوسائل

رقم: /و.م.م.ب/2018

30 MAI 2018

1224

شهادة تربص ميداني

يشهد مدير البيئة لولاية المسيلة، أن الأنسة:

الاسم: زينب.

اللقب: صالح.

تاريخ الميلاد: 1993/07/27، بلدية سيدي عيسى ولاية المسيلة.

قد تابعت تربصا لدى مديرية البيئة لولاية المسيلة، في إطار التحضير لإعداد

مذكرة ماستر أكاديمي - جامعة محمد بوضياف- بالمسيلة، تخصص اقتصاد

نقدي وبنكي لمدة 01 أشهر خلال الفترة من: 2018/02/15 إلى غاية:

2018/03/17.

*سلمت هذه الشهادة بناء على طلب المعني لاستعمالها في إطار ما يسمح به القانون.



ملخص:

تناولت هذه الدراسة دور التشريعات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إذ تعتبر التشريعات الجبائية من أهم الأدوات الفعالة وذات التأثير في حماية البيئة واتجه التشريع الجبائي الجزائري لتبني دور التحفيز الجبائي كأداة لحماية البيئة بعدم فرض الضرائب والرسوم إذا ما تم اعتماد وسائل تكنولوجية صديقة للبيئة وهذا قبل وقوع الضرر البيئي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت مجموعة من المقترحات.

الكلمات الدالة: الجباية البيئية، السلوك البيئي، حماية البيئة.

Abstract :

This study dealt with the role of tax legislation in guiding the environmental behavior of the Algerian Economic Corporation, tax legislation is considered to be one of the most effective and influential tools in the protection of the environment, and Algerian penal legislation has tended to adopt the role of fiscal stimulus as a tool to protect the environment by not imposing taxes and fees If environmentally friendly technologies are adopted before environmental damage occurs, The study reached a set of findings and presented a set of proposals.

Keywords : Environmental Taxation, Environmental Behavior, Environmental Protection.